مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد الثامن- ديسمبر 2017

OEB Univ. Publish.

أثر تطبيق كل من نظام الملاءة المالية II و معيارIFRS4 المرحلة II على المحاسبة في شركات التأمين

The impact of application of each of the Solvency II system and the standard IFRS4 Phase II on the accounting in the insurance companies

د . بلال شيخي، جامعة بومرداس، الجزائر.

أ . زواتنية عبد القادر، جامعة الشلف، الجزائر.

تاريخ التسليم:(11 /09/ 2017)، تاريخ التقييم:(04 /11/ 2017)، تاريخ القبول:(09/ 11/ 2017)

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق كل من نظام الملاءة المالية II ومعيار IFRS 4 المرحلة II على أسس المحاسبة في شركات التأمين، حيث توصلت الدراسة إلى أن تطبيق هاتين المرجعيتين له أثر على ميزانية شركة التأمين، من خلال تقييم أصولها وخصومها وفق نظرة اقتصادية، كما أن هناك اختلاف بين المرجعيتين من حيث أهدافهما، تقييم الأصول المالية، هامش الخطر، الهامش المتبقي وتركيبة المؤونات التقنية.

الكلمات المفتاحية: الملاءة المالية، الملاءة المالية **II**، **IFRS4** المرحلة **II**، القيمة العادلة.

Abstract

this study aims to analyze the impact of applying each of the system solvency II and standard IFRS 4 phase II on the basis of accounting in insurance companies, Where the study concluded that the application of these two references has an impact on the balance sheet of the insurance company, through the evaluation its assets and liabilities according to an economic outlook, There is also a difference between the two references in terms of their objectives, evaluation of the financial assets, margin of risk, residual margin and composition of the technical provision.

Key words: financial solvency, financial solvency II, IFRS4 Phase II, the fair value.

مقدمـــة:

لقد أضحت شركات التأمين تحظى باهتمام كبير ضمن مجال الاقتصاديات المعاصرة، نظرا لدورها الكبير في حماية الأفراد والمؤسسات ضد مختلف الأخطار التي يتعرضون لها، ومن جهة أخرى من خلال دورها الهام في تمويل الاقتصاد وترقية الاستثمار، حيث تواجه شركات التأمين العديد من المخاطر الناجمة عن طبيعة نشاطها المبني على الأحداث المستقبلية، الأمر الذي يؤثر على بقائها واستقرار أدائها، ومن هنا برزت أهمية وضع قواعد فعالة تجعل شركات التأمين قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه أصحاب المصالح، ولذلك فقد ظهرت هذه القواعد تحت اسم نظام الملاءة المالية I الذي تم تعويضه بنظام الملاءة المالية II، استجابة للمتطلبات القانونية والتقنية الجديدة للمحيط الذي تنشط فيه شركات التأمين، ومن جهة أخرى فقد فرضت العولمة الاقتصادية على شركات التأمين بضرورة الامتثال لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، خاصة في ظل الدور الحديث الذي تقوم به من خلال الاستثمار في الأسواق المالية الدولية، ولذلك فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS4*)، الذي يتناول المحاسبة في شركات التأمين، حيث تم تجزئة هذا المعيار إلى مرحلتين، حيث شهدت المرحلة I عدة نقائص، مما دفع بالمجلس إلى إصدار IFRS4 المرحلة II.

إن تبني شركات التأمين للمرجعيتين الاحترازية المتمثلة في نظام الملاءة المالية II، والمحاسبية المتمثلة في معيار IFRS4 المرحلة II، سيكون له آثار كبيرة على أسس المحاسبة في شركات التأمين.

أولا-إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

- ما هو أثر تطبيق كل من نظام الملاءة المالية II ومعيار (IFRS4) المرحلة II على المحاسبة في شركات التأمين؟

ثانيا- أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحليل الأبعاد النظرية لكل من نظام الملاءة المالية II ومعيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS4) المرحلة II، مع إبراز أثر هاتين المرجعيتين على المحاسبة في شركات التأمين، إضافة إلى دراسة أوجه المقاربة والاختلاف بينهما.

ثالثا- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أهمية التزام شركات التأمين بالمتطلبات الاحترازية المتمثلة في نظام الملاءة المالية II، والمتطلبات الاقتصادية المتمثلة في معيار IFRS4 المرحلة II، خاصة في ظل تغيرات البيئة التي تنشط فيها، كزيادة مخاطر الصناعة التأمينية، تطور

المنافسة، ولوج شركات التأمين إلى الأسواق المالية الدولية...الخ، وبالتالي ضرورة مواكبة شركات التأمين لكل هذه التغيرات، حتى تحافظ على استقرر أدائها، وبالتالي تحقيق أهدافها وأهداف كل الفاعلين في النشاط التأميني.

المحور الأول: نظام الملاءة المالية II.

تخضع شركات التأمين إلى مجموعة من القواعد الاحترازية الصارمة، وذلك لتمحور نشاطها على مفهوم الخطر، حيث تتمثل تلك القواعد الاحترازية في قواعد الملاءة المالية التي تعبر عن مدى قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها الناتجة عن أنشطة التأمين وإعادة التأمين، وقد مرت قواعد الملاءة المالية عبر مرحلتين هما نظام الملاءة المالية I، ثم نظام الملاءة المالية II.

أولا- الملاءة المالية لشركات التأمين:

1- تعريف الملاءة المالية:

الملاءة المالية هي قدرة شركة التأمين أو إعادة التأمين على أن تضمن بشكل دائم مواردها الخاصة لدفع الالتزامات الناشئة عن أعمال التأمين أو إعادة التأمين.(هاشم حسن، 2011، ص ص:367-368)

وقد بينت الجمعية الدولية لمشرفي التأمين "IAIS**" أن أي شركة تأمين تكون مليئة عندما تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها بالنسبة إلى العقود كّلها وفي أي وقت كان(أو على الأقل في معظم الظروف). (نفس المرجع، ص368)

2- أهمية الملاءة المالية:

تكمن أهمية الملاءة المالية في النقاط التالية:(بن محمد، 2005/2004، ص46)

- حماية مصالح حملة وثائق التأمين وذلك بالوفاء بمستحقاتهم في أوقاتها المحددة؛
- ضمان نجاح وبقاء واستمرارية نشاط شركات التأمين لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية.

ثانيا- الملاءة المالية I: لقد مثلت التوجيهات الأوروبية المتعلقة بالتأمين على الممتلكات لسنة 1973وللحياة لسنة 1979 أولى البدايات لإطار الملاءة I الذي تم إصداره في 05 مارس 2002 ، وقد حدد هذا الإطار الحد الأدنى لمستوى الملاءة المالية لشركات التأمين مع ترك الإمكانية للدول المختلفة لتضع حدودا أكثر صرامة(حبار، 2012، ص8)، ولقد فرض نظام الملاءة المالية I عدة قواعد على شركات التأمين.

1- قواعد نظام الملاءة المالية I : تتشكل هذه القواعد من 03 عناصر: (meister, 2006- 2007, p11)

- هامش الملاءة (la marge de solvabilité)، والذي يمثل ثروة شركة التأمين؛

- مطلب هامش الملاءة (exigence de marge de solvabilité)، وهو المبلغ الأدنى لهامش الملاءة، أي هو المبلغ الذي لا يمكن لهامش الملاءة الانخفاض عنه؛

- صندوق الضمانات (fonds de garanties)، ويساوي الحد الأقصى بين صندوق الضمانات الأدنى و33.3% من مطلب هامش الملاءة، حيث أن صندوق الضمانات الأدنى يتم تحديده حسب فروع الأنشطة.

2- نقاط الضعف لنظام الملاءة المالية I: إن تغيرات الإطار الاقتصادي والتقني دفع إلى ضرورة إجراء إصلاح في نظام الملاءة I، فتطور المنافسة وعولمة شركات التأمين طرح إشكالية عدم وجود تنسيق بين هذه الشركات، كما أدى الابتكار المالي إلى تغيير عميق في نشاط التأمين، حيث اتسع نطاق المنتجات التي يمكن لشركات التأمين الاستثمار فيها، إضافة إلى تسارع ظهور مخاطر جديدة، وهذا ما أدى إلى إحداث اختلال في التوازن المالي لشركات التأمين، كما أدى تطور التقنيات الرياضية والحسابية إلى فتح إمكانيات جديدة يمكن استخدامها في علم الاكتوارية المتعلق بنشاط التأمين على غرار استخدام النماذج العشوائية على نطاق واسع، حيث فرضت هذه التطورات الاقتصادية الجديدة، المالية ،التقنية والفكرية إلى ضرورة إيجاد نظام لقياس الملاءة المالية للشركة التأمين (حبار، 2012، ص9).

ثالثا- الملاءة المالية II: لقد ظهر نظام الملاءة المالية II كنتيجة للنقائص التي شهدها نظام الملاءة المالية I، خاصة في ظل اختلاف مستويات الحيطة للمؤونات بين الدول، كذلك اختلاف ممارسات عملية الإشراف، عدم الأخذ بعين الاعتبار كل الأخطار والاعتماد على المتطلبات الكمية فقط، وكل هذا شكل عائقا أمام مسار العولمة الاقتصادية، وبالتالي ضرورة إيجاد نظام ملاءة قادر على مسايرة التطورات التقنية والاقتصادية لشركات التأمين.

1- أهداف نظام الملاءة المالية II: إن نظام الملاءة المالية II يهدف إلى **تحديث** و**توافق** قواعد الملاءة القابلة للتطبيق على جميع هيئات التأمين بهدف(KPMG, 2006,p03) :

- تحسين الحماية للمؤمن لهم؛

- تشجيع شركات التأمين على تحسين معرفتها وتسيير أخطارها، من خلال التكامل في تقييم الملاءة المالية، العناصر النوعية كالحوكمة، الرقابة الداخلية وتسيير الأخطار؛

- السماح للسلطات المكلفة بالإشراف بوضع أدوات لتقييم الملاءة الكلية لشركات التامين، والتي تستند على مقاربات (مناهج) طويلة المدى موجهة نحو الأخطار؛

- ضمان تطبيق متوافق بين دول الفضاء الاقتصادي الأوروبي، وتعزيز التقارب بين أنظمة رقابة الملاءة للدول الأخرى في القطاعات المالية الأخرى.

حيث يمكن إبراز أهداف نظام الملاءة المالية II من خلال **تحديث** و**توافق** قواعد الملاءة المالية مقارنة بنظام الملاءة المالية I من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): أهداف نظام الملاءة المالية II في مجال تحديث وتوافق قواعد الملاءة المالية بالنسبة لشركات التأمين

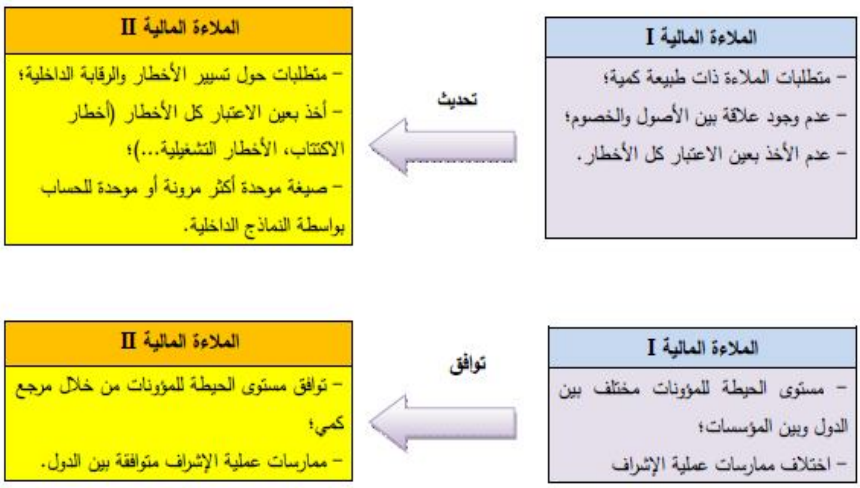

المصدر: KPMG, solvabilité II: vers une approche globale et cohérente de la solvabilité, document de travail, 2006, p03.

من خلال الشكل رقم (01) يتضح أن نظام الملاءة المالية II **استحدث** عدة آليات مقارنة بنظام الملاءة المالية I، وذلك من خلال استحداث متطلبات حول تسيير الأخطار والرقابة الداخلية، أخذ بعين الاعتبار كل الأخطار وإيجاد صيغة موحدة للحساب بواسطة النماذج الداخلية، إضافة إلى وجود **توافق** في مستوى الحيطة للمؤونات وممارسات عملية الإشراف بين الدول.

2- ركائز نظام الملاءة المالية II: تتمثل ركائز نظام الملاءة المالية II في 03 ركائز وهي المتطلبات الكمية، أنشطة الرقابة (الداخلية والخارجية) وإعلام الجمهور وسلطة الرقابة، حيث يمكن إبراز هذه الركائز من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): ركائز نظام الملاءة المالية II

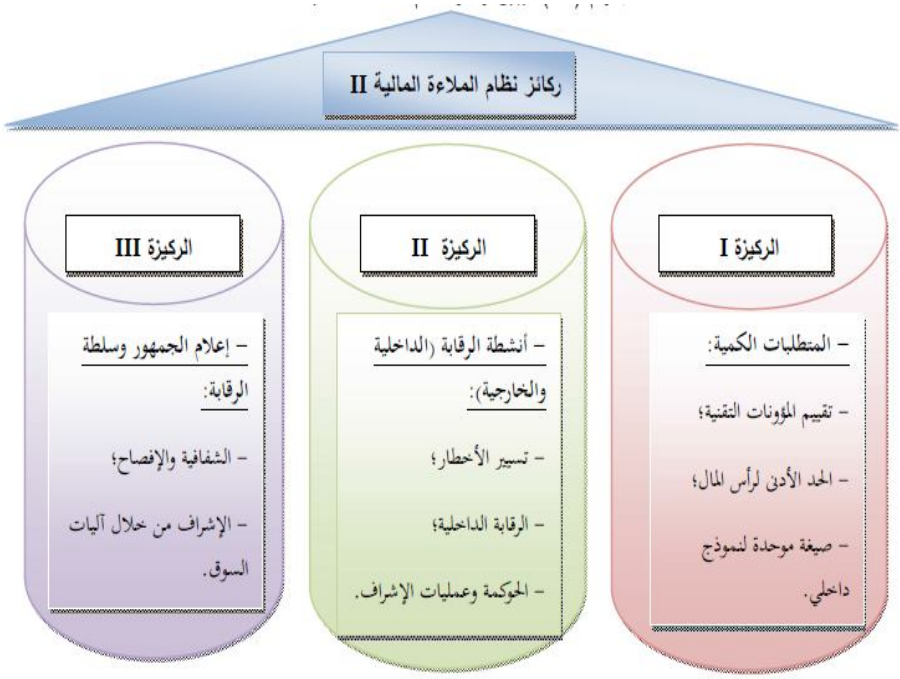

المصدر: KPMG, solvabilité II: vers une approche globale et cohérente de la solvabilité, document de travail, 2006, p06.

تسمح هذه الركائز بفهم أفضل لطبيعة الأخطار لكل شركة تأمين وتوافق تنفيذ هذه المتطلبات على المستوى الأوروبي:(Ibid, p6)

- من خلال الركيزة الأولى، يتم التنسيق في مستوى الحيطة للمؤونات التقنية، وكذلك يمكن حساب احتياج الهامش من خلال نموذج داخلي؛

- من خلال الركيزة الثانية، يتم دمج نظام الرقابة الداخلية وتسيير الأخطار لنظام الملاءة؛

- من خلال الركيزة الثالثة، يتم تنسيق المتطلبات في شكل معلومات موجهة للجمهور وسلطة الرقابة.

4- نقاط القوة والضعف لنظام الملاءة المالية II : تتمثل نقاط القوة لنظام الملاءة المالية II في:(حبار، مرجع سبق ذكره، ص12)

- نظام الملاءة المالية II هو نظام أكثر اكتمالا، لأنه ينظر في نفس الوقت إلى المخاطر الموجودة في الأصول والخصوم؛

- نظام الملاءة المالية II هو تنظيم يتم تطبيقه بشكل موحد، على عكس نظام الملاءة I.

أما نقاط الضعف لنظام الملاءة II فهي: (نفس المرجع، ص12)

-التقلبات، وهذا من خلال القيمة العادلة الكاملة مع أفق زمني من سنة واحدة، في حين أنه قطاع يقدم نفسه على أساس مستثمر طويل الأجل؛

-تكلفة الانتقال إلى نظام الملاءة II.

المحور الثاني: معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS 4) المرحلة II.

لقد أولى مجلس معايير المحاسبة الدولية أهمية كبيرة للصناعة التأمينية، وفي هذا الإطار فقد كرس المجلس معيار خاص بالمحاسبة في شركات التأمين، حيث بدأ التحضير لمشروع هذا المعيار في بداية سنوات 2000، والذي تم تجزئته إلى مرحلتين.

أولا- المرحلة I من (IFRS 4): لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB***) سنة 2004 المرحلة I من (IFRS 4) عقود التأمين، وفي ظل هذه المرحلة فإن خصوم شركات التأمين يتم المحاسبة عنها حسب المعايير المحاسبية المحلية، حيث كانت هذه المعايير مختلفة، وتميزت هذه المرحلة بوجود بعض القيود والتعديلات كتصنيف عقود التأمين، صعوبة مقارنة القوائم المالية بين الشركات، إضافة إلى وجود تشوهات محاسبية (distorsions comptables) بين الأصول والخصوم، وتعتبر المرحلة I من (IFRS 4) كمرحلة انتقالية، والتي يجب تعويضها بالمرحلة II من (IFRS 4).

(caroline, 2012-2013, p11)

ثانيا- المرحلة II من (IFRS 4): بعد إصدار المرحلة I من (IFRS 4) من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية سنة 2004، والتي دخلت حيز التطبيق في 01 جانفي 2005، خاصة من طرف الشركات الأوروبية المدرجة في البورصة، ونظرا للنقائص التي شهدتها هذه المرحلة، فقد أصدر المجلس المرحلة II من (IFRS 4)، والتي ينتظر منها آثار إيجابية على المحاسبة عن عقود التأمين.

لقد عرف معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS 4) عقد التأمين على أنه:" العقد الذي بواسطته يقبل طرف يسمى شركة التأمين خطر تأمين هام من طرف آخر هو المؤمن له، وذلك

بالتعهد بتعويض المؤمن له أو أي مستفيد آخر من العقد، إذا وقع للمؤمن له حدث مستقبلي غير مؤكد (الحدث المؤمن عليه) يؤثر بشكل سلبي على المستفيد من العقد".(kervazo, 2008-2009, p28)

1- أهداف (IASB) من وراء تطبيق (IFRS 4) المرحلة II: إن هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من وراء تطبيق (IFRS 4) المرحلة II هو إنتاج معيار شامل يسمح ب: (bordi, robert, 2014, p11)

- الإجابة على أوجه القصور للمرحلة الأولى من (IFRS 4)؛
- اعتماد مبادئ واضحة للتقييم، المحاسبة والعرض قابلة للتطبيق على كل عقود التأمين؛
- تحسين عملية المقارنة بين شركات التأمين على المستوى الدولي؛
- زيادة شفافية القوائم المالية وتعزيز جودة الاتصال تجاه مستخدمي هذه القوائم المالية، كذلك تعظيم منفعة شركات التأمين مقارنة بتكاليف تطبيق هذا المعيار.

2- نطاق تطبيق المرحلة II من (IFRS 4): يجب على شركة التأمين تطبيق (IFRS 4) المرحلة II على:(pierart, 2011, p16)

- عقود التأمين (بما في ذلك عقود إعادة التأمين) التي تصدرها وعقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها؛

- الأدوات المالية التي تصدرها والتي تتضمن ميزة المشاركة التقديرية.

4- حدود المرحلة II من (IFRS 4): تتمثل الانتقادات الموجهة للمرحلة II من (IFRS 4) في:(bordi, robert, op-cit, p11)

- تكاليف التطبيق (تنفيذ المعيار) مرتفعة جدا مقارنة بالأرباح الناتجة عن تطبيق المعيار؛
- أصبح الاتصال المالي أكثر تعقيدا.

المحور الثالث: محاسبة شركات التأمين في ظل نظام الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II.

إن الانتقال إلى تطبيق كل من نظام الملاءة المالية II و4 IFRS المرحلة II له أثر على ميزانية شركات التأمين من خلال تقييم أصولها وخصومها وفق نظرة اقتصادية.

أولا- تقييم أصول وخصوم شركات التأمين في ظل نظام الملاءة المالية II: يرتكز تقييم أصول شركات التأمين في ظل نظام الملاءة المالية II على نظرة اقتصادية، وذلك من خلال الاعتماد على مبدأ القيمة العادلة في تقييم الأصول على العكس من نظام الملاءة المالية I، الذي يعتمد على مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم أصول شركات التأمين، حيث عرف المعيار $IFRS_{13}$ **القيمة العادلة**

على أنها:" السعر الذي سيتم استلامه لقاء بيع أصل، أو دفعه لقاء تحويل التزام في عملية منظمة بين متعاملي السوق في وقت القياس". (العرابي، 2012-2013، ص106)

أما خصوم شركات التأمين فيتم تقييمها على أساس أفضل تقدير للالتزامات وهامش الخطر، حيث أن المؤونات التقنية تساوي مجموع العناصر التالية: (decupère, 2011, p20)

- **أفضل تقدير للالتزامات:** ويوافق القيمة الحالية الصافية المحتملة للتدفقات المستقبلية (تعويضات، مصاريف، عمولات...)، حيث أن حساب أفضل تقدير يجب أن يتضمن التدفقات المستقبلية المرتبطة فقط بالعقود الموجودة في تاريخ التقييم.

- **هامش الخطر:** ويمثل مبلغ المؤونات الإضافية لأفضل تقدير يتم حسابه بطريقة تجعل المبلغ الإجمالي للمؤونات المسجل بالميزانية يتوافق مع المبلغ الذي تلتزم به شركة التأمين تجاه المؤمن لهم.

ويمكن توضيح ذلك وفق المعادلة التالية:

المؤونات التقنية= أفضل تقدير للالتزامات + هامش الخطر

إن الانتقال من نظام الملاءة المالية I إلى نظام الملاءة المالية II، أثر على ميزانية شركة التأمين، وذلك من خلال الانتقال من **ميزانية محاسبية** تعتمد على تقييم الأصول بالتكلفة التاريخية وتقييم المؤونات التقنية وفق الحيطة إلى **ميزانية اقتصادية** تعتمد على تقييم الأصول بالقيمة العادلة وتقييم المؤونات التقنية وفق أفضل تقدير للالتزامات وهامش الخطر، حيث يمكن توضيح ذلك وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): يبين أثر الانتقال من نظام الملاءة المالية I إلى نظام الملاءة المالية II على ميزانية شركة التأمين

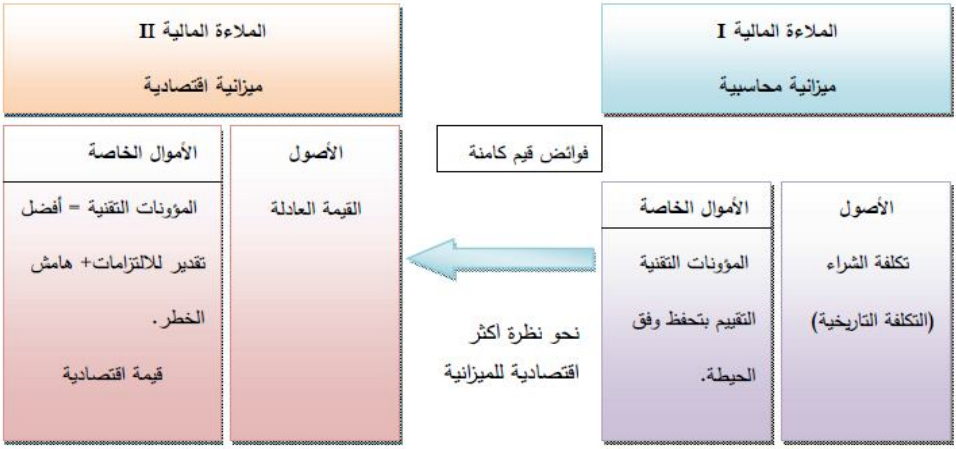

المصدر: sophie decupère, agrégation des risques et allocation de capital sous solvabilité II, mémoire d'actuariat, école nationale de la statistique et de l'administration économique, paris, 2011, p17, (بتصرف).

ثانيا- تقييم أصول وخصوم شركات التأمين على ضوء المرحلة II من (IFRS 4): ترتكز عملية تقييم أصول شركات التأمين خلال المرحلة II من (IFRS 4) على التكلفة المهتلكة أو مبدأ القيمة العادلة، حيث تدير الكثير من شركات التأمين أصولها المالية باستخدام القيمة العادلة لتحديد أي المنتجات تشطبها، وأي إستراتيجية استثمار تأخذ بها، كما تعكس محاسبة القيمة العادلة الواقع الاقتصادي بشكل أفضل؛ كما يحسن أسلوب القيمة العادلة كثيرا من شفافية المعلومات، حيث تمكن مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بشكل أكثر موثوقية بمبلغ، توقيت وعدم التأكد المحيط بالتدفقات النقدية المستقبلية. (فان جريونينج، 2006، ص155)

أما عملية تقييم الخصوم فتعتمد على أربعة (04) عناصر أساسية والتي تسمى Building «Blocks »، وتتمثل في: (caroline, 2012, pp:22,25, juillard, p25, onomo, 2011, p36, kervazo, op-cit, p34)

- أفضل التقديرات (meilleurs estimations): وتوافق متوسط التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن عقود التأمين مرجحة باحتمالات حدوثها، وبالتالي يوجد عدة سيناريوهات ممكنة، والتي

يجب على شركة التأمين أن تستعمل مقاربة للقيمة الحالية المنتظرة، وذلك بتحديد أفضل التقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية في كل واحدة من هذه السيناريوهات مرجحة باحتمالات حدوثها.

- معدل التحيين (taux d'actualisation): يجب على شركة التأمين أن تقوم بتعديل التدفقات النقدية الخاصة بعقود التأمين، وذلك بأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود (valeur temps de l'argent)، بواسطة معدل التحيين الذي يتسق مع الأسعار الجارية للأسواق المتعلقة بالأدوات المالية، حيث أن تلك التدفقات النقدية لها خصائص تعكس الخصوم بموجب عقد التأمين، وذلك وفق التوقيت، العملة والسيولة.

- هامش الخطر(la marge pour risque): يعكس هامش الخطر حالة عدم التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية المستخدمة في نموذج تقييم التزامات التأمين، حيث يوافق هامش الخطر الهامش الذي يطلبه من يعيد أخذ هذه الالتزامات، وذلك لتحمل خطر عدم التأكد.

- الهامش المتبقي (la marge résiduelle): هو الفرق بين القسط الأولي المستلم والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المكملة لهامش الخطر، حيث يهدف الهامش المتبقي إلى إلغاء كل كسب عند الاكتتاب وتأجيل مردودية العقد على طول فترة التغطية.

وفي ظل المرحلة II من IFRS4، فإن المؤونات التقنية تساوي مجموع كل من أفضل تقدير للالتزامات، هامش الخطر والهامش المتبقي، وذلك وفق المعادلة التالية:

المؤونات التقنية= أفضل تقدير للالتزامات + هامش الخطر+ الهامش المتبقي

المحور الرابع: دراسة مقارنة بين نظام الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II.

إن الهدف الرئيسي من الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II هو إعداد مرجعية مشتركة على المستوى الأوروبي، حيث يتعلق الأمر بإنشاء هيكل موحد للمعايير المحاسبية والاحترازية ذو نوعية عالية، مقبولة ومفهومة على المستوى الدولي، حيث سيسمح تطبيق هذه المرجعية المشتركة بتحسين مقارنة القوائم المالية بين شركات التأمين، وبناء على هذا نحاول دراسة أوجه المقاربة (التشابه)، وأوجه التباين (الاختلاف) بين هاتين المرجعيتين.

أولا- أوجه التقارب (التشابه) بين الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II:(caroline, 2012 ,p35, bordi, robert, p11)

1- الفئة المستهدفة: إن الفئة المستهدفة من وراء تطبيق كل من الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II، هم سلطات الرقابة، المستثمرون والأسواق المالية.

2- مبدأ تقييم الخصوم: إن مبدأ تقييم الخصوم فهو متقارب بين الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II، خاصة بفضل الاستخدام المشترك لمبدأ أفضل التقديرات « la meilleurs estimation » وهامش الخطر «la marge pour risque ».

3- القيمة العادلة: إن المرجعيتين الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II، ترتكزان على نظرة اقتصادية بناء على تأسيس الميزانية من خلال مبدأ القيمة العادلة.

ثانيا- أوجه التباين (الاختلاف) بين الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II: (caroline, 2012, pp:32-34)

1- هدف المرجعيتين (الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II): إن لمعيار IFRS4 المرحلة II دور إعلامي، هدفه هو إنتاج معلومات مفصلة حول قيمة شركات التأمين وإعادة التأمين في ظل إطار موحد للمعايير المحاسبية الدولية، أما الملاءة المالية II، فلها هدف احترازي من أجل ضمان ملاءة مالية جيدة لشركات التأمين وإعادة التأمين، من خلال فرض المتطلبات المالية، الكمية والنوعية.

2- تقييم الأصول المالية: في إطار الملاءة المالية II، فإن الأصول المالية يتم المحاسبة عنها بالقيمة العادلة أي بالقيمة السوقية، ويتعلق الأمر بتقدير قيمة الأصول من خلال إجراء عملية تبادل بين طرفين راغبين (بالتراضي)، أما في إطار IFRS4 المرحلة II، فإن الأصول المالية يتم تقييمها حسب القيمة العادلة أو بالتكلفة المهتلكة.

3- هامش الخطر: إن مفهوم هامش الخطر لا يستجيب لنفس التعريف بين الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II، حيث يتكون هامش الخطر في إطار الملاءة المالية II من قاعدة الحيطة في تقدير المؤونات التقنية، فهو يشكل جزء من المؤونات التقنية التي تسمح بضمان أن مبلغ المؤونات التقنية يساوي المبلغ الذي يجب على شركة التأمين امتلاكه للوفاء بالتزاماتها، أما IFRS4 المرحلة II، فقد عرفت هامش الخطر بأنه الحد الأقصى للمبالغ التي ستكون شركة التأمين مستعدة لدفعها للتخلص من هذا الخطر.

4- الهامش المتبقي: يعرف الهامش المتبقي بأنه:" الفرق بين القسط الأولي المستلم والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مكملة لهامش الخطر"، حيث يهدف الهامش المتبقي إلى إلغاء كل كسب عند الاكتتاب وتأجيل الربحية على طول فترة تغطية العقد، وفي المقابل فإن مفهوم الهامش المتبقي غير موجود في إطار الملاءة المالية II.

5- تركيبة المؤونات التقنية: إن تركيبة المؤونات التقنية مختلفة في كل من المرجعيتين

- في إطار الملاءة المالية II، فإن:

المؤونات التقنية = أفضل تقدير للالتزامات+ هامش الخطر

- في إطار IFRS4 المرحلة II، فإن:

المؤونات التقنية = أفضل تقدير للالتزامات+ هامش الخطر +الهامش المتبقي

خاتـــــمة:

لقد فرضت التغيرات الحاصلة في بيئة الصناعة التأمينية، كالمنافسة، زيادة المخاطر التأمينية، العولمة المالية، أهمية الاستثمار في الأسواق المالية الدولية...، على ضرورة مواكبة شركات التأمين لهذه التغيرات من خلال التكيف مع المتطلبات القانونية والاقتصادية الجديدة، حيث تتمثل تلك المتطلبات في نظام الملاءة المالية II، ومعيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع IFRS4 المرحلة II، حيث هدفت المرجعية الاحترازية المتمثلة في نظام الملاءة المالية II إلى تحديث وتوافق قواعد الملاءة المالية بالنسبة لشركات التأمين من خلال استحداث متطلبات حول تسيير الأخطار والرقابة الداخلية، أخذ بعين الاعتبار كل الأخطار، كذلك التوافق في مستوى الحيطة للمؤونات و ممارسات عملية الإشراف بين الدول، كما استحدثت 03 ركائز تتعلق بالمتطلبات الكمية، متطلبات تتعلق بأنشطة الرقابة الداخلية والخارجية و متطلبات خاصة بإعلام الجمهور وسلطة الرقابة، كما أن هذه المرجعية ترتكز على نظرة اقتصادية من خلال الاعتماد على مبدأ القيمة العادلة، إضافة إلى أفضل التقديرات مضافا إليها هامش الخطر في تقييم أصول وخصوم شركات التأمين، أما المرجعية المحاسبية المتمثلة في IFRS4 المرحلة II فهدفت إلى اعتماد مبادئ واضحة للتقييم، المحاسبة والعرض قابلة للتطبيق على كل عقود التأمين؛ تحسين عملية المقارنة بين شركات التأمين على المستوى الدولي؛ إضافة إلى زيادة شفافية القوائم المالية وتعزيز جودة الاتصال تجاه مستخدمي هذه القوائم المالية، كذلك فإن هذه المرجعية ترتكز على نظرة اقتصادية من تقييم أصول شركات التأمين بواسطة القيمة العادلة والخصوم من خلال أفضل التقديرات مضافا إليها كل من هامش الخطر والهامش المتبقي، ورغم أوجه التقارب بين المرجعيتين خاصة في مجال تقييم الأصول والخصوم إلا أن هناك نقاط اختلاف بينهما، خاصة في مجال أهدف كل مرجعية، تركيبة المؤونات التقنية...، وبناء على هذه النتائج نقترح ما يلي:

- إن تبني نظام الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II، مطلب ضروري بالنسبة لشركات التأمين الراغبة في الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة منه؛

- على شركات التأمين تهيئة البيئة الضرورية لتبني هاتين المرجعيتين الاحترازية والمحاسبية من خلال (تكوين الكوادر البشرية، تحديث أنظمة المعلومات، ربط جسر التعاون مع شركات التأمين الأخرى، الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال...)؛

- على شركات التأمين الالتزام بالتطبيق التدريجي لهاتين المرجعيتين، حتى لا يكون هناك آثار سلبية على استقرار أدائها؛

- على الهيئات المكلفة بهاتين المرجعيتين الاحترازية والمحاسبية، إصدار مختلف الملاحق التفسيرية والمبسطة لنظام الملاءة المالية II وIFRS4 المرحلة II، وذلك لضمان التطبيق السليم لهاتين المرجعيتين، وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة منهما.

قائمة المراجع والهوامـش:

*- International Financial Reporting Standards Fourth.
**- International Association of Insurance Supervisors.
***- International Accounting Standards Board.

- حمزة العرابي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، 2012-2013.

- عبد الرزاق حبار ، مداخلة بعنوان عناصر التنظيم الاحترازي لنشاط التأمين- مع إشارة خاصة لحالة الجزائر، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير- تجارب دول، جامعة الشلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012.

- عيسى هاشم حسن، قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين السورية (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الرابع، 2011.

- هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين(دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات)، مذكرة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2005/2004.

- هيني فان جريونينج، ترجمة طارق عبد العال حماد، معايير التقارير المالية الدولية، بدون طبعة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م، 2006.

- faria caroline, solvabilité II & IFRS4 vers la possibilité d'une convergence, mémoire en MBA audit et management des risques et des assurances de l'entreprise, école supérieure de l'assurance ESA, 2012-2013.
- KPMG, solvabilité II: vers une approche globale et cohérente de la solvabilité, document de travail, 2006 .
- louis pierart, IFRS:analyse des impacts stratégiques pour l'assureur et comparaison avec solvabilité2, mémoire présenté devant l'école nationale de la statistique et de l'administration économique pour l'obtention du diplôme de la filière actuariat et l'admission à l'institut des actuaires, paris, 2011.
- marc juillard, norme IFRS4 phase2 les évolutions à la lumière de l'exposure draft, winter & associés.
- régine onomo, projet de norme IFRS4 phase 2: vers une nouvelle comptabilisation des contrats d'assurances, mémoire présenté devant l'institut de statistique pou l'obtention du diplôme de statisticien mention actuariat, paris, 2011.
- sophie decupère, agrégation des risques et allocation de capital sous solvabilité II, mémoire d'actuariat, école nationale de la statistique et de l'administration économique, paris, 2011.
- thierry bordi, gildas robert, IFRS4 phase 2 comprendre et analyse les principes et résultats du « re- exposure draft 2013», optimind winter, 18/03/2014.
- valérie kervazo, normes IFRS: principes et valorisation en épargne, mémoire d'actuariat, université paris dauphine, 2008-2009.
- vincent meister, solvabilité II: contexte, valorisation et impacts sur l'exigence en capital, rapport de stage, diplôme universitaire d'actuaire de strasbourg, université louis pasteur strasbourg, 2006-2007.